مستقبل الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

مرحلة ما بعد كورونا

حسين عبد المطلب الأسرج

كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر

تسبب وباء كورونا المستجد (كوفيد ١٩) في تعطيل العالم والحياة التي كنا نعرفها، فقد أدى إلى وقوع خسائر فادحة في الأرواح والأنشطة الاقتصادية. كما أن انتشاره السريع عالمياً يمثل تهديداً على الملايين الذين يعانون بالفعل من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وتأثير النزاعات والكوارث الأخرى.

وفي الوقت الذي ينشغل فيه علماء الأوبئة وخبراء الصحة بمحاولات إيجاد أمصال علاجية لاحتواء الجائحة؛ تتزايد مخاوف الاقتصاديين بشأن أضرارها الكائنة والخسائر المحتملة على الأنشطة الاقتصادية والأسواق المالية وأسواق العمل. ففي أعقاب تفشي الجائحة، انتاب الاقتصاد العالمي حالةٌ غير مسبوقة لم يشهدها منذ الكساد العظيم فى ثلاثينيات القرن الماضي، حيث تسبب انتشار الفيروس فى إعاقة حركة التجارة العالمية، وضعف الطلب العالمي، لا سيما الطلب على النفط، وإصابة قطاعات اقتصادية وإنتاجية بالشلل التام. كما أدت سرعة انتشار الوباء وانتقاله بين الدول إلى ارتفاع مستويات اللا يقين وتدني مستويات الثقة؛ مما تسبب فى انهيار العديد من الأسواق المالية العالمية الرئيسية وتراجع مؤشراتها لمستويات قياسية[1].

نظرة على الأوضاع وحالة انعدام الأمن الغذائي فى دول منظمة التعاون الإسلامي

لقد كان انعدام الأمن الغذائي مشكلة حادة حتى قبل تفشي جائحة كورونا، فأكثر من ٨٢٠ مليون شخص على مستوى العلم – واحد من كل تسعة – ليس لديهم طعام كافٍ ومن بين هؤلاء أعداد ضخمة يتحملون الجوع الشديد ولدرجة أنه يشكل تهديداً مباشراً لحياتهم وسبل عيشهم. ولا شك أن من أهم

[1] عاصم أبو حطب، جائحة كورونا.. الآثار الاقتصادية وتداعيات الأمن الغذائي، الثلاثاء 19 مايو 2020 متاح في https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=19052020&id=1056badd-b6b2-4cc8-bf3b-fb0391b3e8c6

تأثيرات هذه الجائحة هو ارتفاع في هذه الأرقام. ولا شك أيضا أن الأفراد الذين يعانون سوء التغذية مع مناعة ضعيفة هم أكثر عرضة للإصابة مع انتشار الفيروس. وهذه الفئات هم الفقراء في المناطق الحضرية وسكان المناطق النائية والمهاجرون والعمال الذين يعملون بشكل غير رسمي، ناهيك عن البشر في مناطق الصراع حيث تسببت جائحة فيروس كورونا (كوفيد ١٩) في حدوث اضطرابات عالمية في أنظمة النقل والروابط التي يعتمد عليها المستجيبون في إطار العمل الصحي والإنساني عادةً للوصول إلى هذه المناطق.

ويشير أحدث تقرير صادر عن شبكة معلومات الأمن الغذائي إلى أنه في عام ٢٠١٩ عانى ١٣٥ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد في ٥٥ دولة تعاني من أزمات غذائية. ومع استمرار تفشي كوفيد ١٩، يمكن أن يتضاعف الرقم، واضعا ١٣٠ مليون شخص آخر في أزمة المعاناة مع انعدام الأمن الغذائي.

وفي العقود القليلة الماضية، أصبح انعدام الأمن الغذائي بالفعل أحد أكبر المشاكل في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي. فقد أشارت أحدث البيانات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة إلى أن ما متوسطه ٤٧.٩٪ من مجموع السكان في دول المنظمة يعانون من مشاكل مرتبطة بانعدام الأمن الغذائي، وهي نسبة أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ ٢٥.٤٪[1].

وبهذا يمكن أن يؤدي تفشي هذا الوباء إلى تدهور الوضع المتعلق بالأمن الغذائي أكثر فأكثر إذا لم يتم التعامل معه باتخاذ التدابير الصحيحة.

وتشير الإحصاءات الأخيرة إلى أن ٢٣٨ مليون شخص يمثلون ١٤.١٪ من مجموع السكان نشيطون اقتصاديا في قطاع الزراعة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وعلى وجه الخصوص، تشكل حصة السكان الزراعيين النشطين اقتصاديا أكثر من ٢٠٪ من إجمالي عدد السكان في ستة عشر من دول منظمة التعاون الإسلامي مما يبين أهمية الأنشطة الزراعية. وعموما، يعيش أكثر من ٥١.٤٪ من السكان في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في المناطق الريفية. وتحتل بلدان منظمة التعاون الإسلامي ٢٥.٩٪من مساحة الأراضي الزراعية العالمية حيث تشكل المروج والمراعي الدائمة نصيب الأسد من الأراضي الزراعية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي[2].

---

[1] منظمة التعاون الإسلامي - الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد ١٩ في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الآفاق والتحديات ٢٠٢٠

[2] منظمة التعاون الإسلامي،الزراعة والأمن الغذائي في الدو ل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2016، ص ix

وفي معظم بلدان منظمة التعاون الإسلامي، لم يواكب الإنتاج الزراعي وتوفير المنتجات الزراعية وخاصة المنتجات الغذائية الطلب المتزايد على الغذاء بسبب الزيادة السريعة في أعداد سكانها، مما أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية التي يتعين سدها بالواردات. مما جعل هذه البلدان، ولا سيما ثمانية وعشرون بلدا في منظمة التعاون الإسلامي ذات العجز الغذائي والدخل المنخفض، عرضة لأي ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية الدولية من حيث زيادة فواتير استيراد الغذاء والعجز التجاري، مما طرح آثارا سلبية خطيرة على الصحة والتعليم ولا سيما بالنسبة للأطفال وبالتالي تفاقم الحالة المتدهورة للأمن الغذائي من خلال ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية.

وقد أجمعت التقارير الأولية لمنظمة الأمم المتحدة للزراعة والغذاء وبرنامج الغذاء العالمي أن هذه الجائحة ستكون لها تأثيرات شديدة على المحاور الأربعة الرئيسية التى يرتكز عليها تحقيق الأمن الغذائي فى الدول النامية، وهى توافر الأغذية، وإمكانات الحصول عليها، واستخدامها والبعد الغذائي لها، واستقرار إمداداتها.

هذا إضافة الى انعكاسات الوباء على نفسية المجتمعات ومعنويات الشعوب، نتيجة ما فرضته من عزل ذاتي، وحجر صحي، وتباعد اجتماعي، فضلا عن إجراءات التباعد الدولي بفرض الحظر على السفر بين الدول، وسحب المواطنين من الدول العالقين فيها، والحد من التبادل التجاري، وتقييد تدفق البضائع والسلع، واتباع سياسات اقتصادية ومالية تعتمد على الإمكانات الذاتية والجهود المحلية أكثر من اعتمادها على التعاون بين الدول، وهي أمور قد يكون لها في مجموعها مضاعفات سياسية وتدهورات اقتصادية وتداعيات اجتماعية ونفسية داخلية وخارجية بعيدة المدى إذا استمر تطبيق هذه الإجراءات لفترات طويلة[1].

ويعني مفهوم الأمن الغذائي، حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو): "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة". ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محليًا. وهذا الاختلاف

[1] للتفاصيل راجع: سعيد رفعت، جائحة كورونا وتداعياتها السياسية دوليا وإقليميا وعربيا،مجلة شؤون عربية، العدد 182،يونيو 2020

يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف الفاو أكثر انسجامًا مع التحولات الاقتصادية الحاضرة، وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية.

ولا يزال ضمان الأمن الغذائي والتغذية الجيدة أولوية قصوى في جدول أعمال بلدان منظمة التعاون الإسلامي، سواء كانت غنية أو فقيرة، في حالة نزاع أو في استقرار. ولكن استراتيجيات الأمن الغذائي التي اعتُمدت في المنطقة لزيادة إنتاج الأغذية اعتَمدت على التجارة لتغطية الفجوة في الإنتاج وتقديم إعانات للسوق لدعم الاستهلاك. لذلك، فإن هذه الاستراتيجيات تحسّن توفر الأغذية على المدى القصير، إلا أنها تسهم أحيانًا في تفاقم الحالة عن طريق عدة أمور منها زيادة تدهور الموارد الطبيعية أو تشجيع الاستهلاك المفرط. وبالتالي، أصبح من الضروري لبلدان المنظمة أن تفهم حالة الأمن الغذائي ومحدِّداته بالإضافة إلى العوامل التي تؤثر عليه لتتمكن من تصميم استراتيجيات وسياسات للأمن الغذائي قائمة على الأدلة ومعالجة جميع أبعاد الأمن الغذائي من خلال تجاوز مجرد توفر الغذاء للتطرق إلى ركائز إضافية للأمن الغذائي، وهي إمكان الحصول عليه والاستفادة منه واستقرار إمداداته.

وتتحكم مجموعة من العوامل والمحددات في كميات الإنتاج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية في دول منظمة التعاون الإسلامي تتمثل في قلة المساحة المزروعة وشح الموارد المائية وتدني كفاءة الري وقلة مساحة الأراضي المروية. يعاني القطاع الزراعي من "فجوة تكنولوجية" تتمثل في عدم تلبية مخرجات البحوث الزراعية لمتطلبات التنمية الزراعية، وتدني إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية في أغلب دول المنظمة. وتحتاج المناطق الزراعية إلى استكمال البنى الأساسية والخدمات الزراعية وزيادة نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي. وفي المتوسط، بلغت حصة الزراعة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي نسبة ١٠.٤٪ فقط في عام ٢٠١٤، منخفضة تدريجيا من ١٢.٠٪ في عام ٢٠٠٠ و ١٦.٣٪ في عام ١٩٩٠[1].

الآثار المحتملة لجائحة كورونا على الأمن الغذائي في دول منظمة التعاون الإسلامي

ويمكن رصد مجموعة من الآثار المحتملة لهذا الوضع على الأمن الغذائي في دول منظمة التعاون الإسلامي بمحاوره المختلفة التى يمكن ان نذكر منها[2]:

[1] منظمة التعاون الإسلامي، الزراعة والأمن الغذائي في الدو ل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2016

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيان حول تداعيات أزمة كورونا على الأمن الغذائي العربي وسبل مواجهتها،ابريل 2020

- صعوبة الوصول إلي أسواق البيع بالجملة والتجزئة وأسواق مدخلات الإنتاج نتيجة لسياسات الإغلاق التي اتبعتها الدول والتي فرضتها ضرورة التعاطي مع الظاهرة.
- نقص العمالة نتيجة لتقييد الحركة والآثار السلبية التي سيرتبها ذلك النقص على المساحات المزروعة والإنتاج والحصاد للموسم الحالي والمواسم القادمة محليا وعالميا وخاصة إذا طال أمد الجائحة مما سيترتب عليه نقص في المعروض وارتفاع بالطلب وبالتالي ارتفاع الأسعار محليا وعالميا ويزداد أثر ذلك إذا ما تبنت الدول المصدرة لسياسات حمائية إغلاقية، وهو ما بدات دلائله الأولى تلوح في الأفق.
- انخفاض أسعار الطاقة وآثاره المحتملة على قدرة الدول المنتجة للنفط على تأمين احتياجاتها الاستهلاكية بالكفاءة المطلوبة، وخاصة إذا ما ارتفعت أسعار الغذاء إلى مستويات عالية.
- انخفاض المخزونات الإستراتيجية للدول، وخاصة إذا ما طال أمد الجائحة نتيجة للسحب الزائد دون تعويض.
- حدوث تأثيرات سلبية علي مستويات الفقر بأبعاده المختلفة وزيادة أعداد الفقراء نتيجة للزيادة المتوقعة في أعداد العاطلين عن العمل وانخفاض دخول ذوي الدخل المحدود ممن يعتمدون في العيش على الدخل اليومي في الريف والحضر على حد سواء، وهو ما سيترتب عليه انخفاض قدراتهم على تأمين احتياجاتهم من السلع الغذائية الرئيسية، بالتالي تعرضهم لحالات سوء تغذية وانعدام الأمن الغذائي.

مجموعة الإجراءات والتدابير التي يمكن اتخاذها على الأمدين القريب والمتوسط

إن التأثيرات الاقتصادية للجائحة تنذر بتداعياتٍ سلبية خطيرة على جهود الحكومة الهادفة إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية وتحقيق الأمن الغذائي المستدام سيحدد مداها وعمقها مدى الانتشار الزماني والمكاني للفيروس. وبناءً عليه، فإنه من الضروري خلال المرحلة الحالية (المدى القصير) العمل على ضمان التدفق السلس للسلع الغذائية والاستفادة الكاملة من إمكانات السوق الدولية لتأمين العرض والطلب الغذائي. وعلى الدول العربية تبني مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يمكن اتخاذها على الأمدين القريب والمتوسط، فعلى الأمد القريب، وبالإضافة إلى العمل من أجل زيادة إنتاج الغذاء، فإن، متطلبات المرحلة تدعو إلى:

- الاستمرار في تكوين ومراقبة مخزونات غذائية كافية من السلع الإستراتيجية.

- ترقية التجارة البينية للسلع الغذائية في هذه الفترة.
- تبسيط إجراءات استيراد الغذاء،سواء على مستوى التخفيف من القيود الإدارية،أو تسهيل التحويلات المصرفية، أو عند الاقتضاء تنظيم عملية استيراد مشتركة لبعض السلع من طرف دولتين فأكثر.
- وضع برامج للحماية الاجتماعية لتأمين حصول المواطنين وبشكل خاص الطبقات الهشة، على الغذاء، ولو تطلب ذلك إعفاء بعض السلع من الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات أو تعليقها مؤقتاَ.
- السعي إلى تبني برامج خاصة بدعم القطاع الزراعي وخاصة صغار المنتجين بما يمكنهم من تجاوز الآثار السالبة للجائحة.
- دراسة إتخاز تدابير حمائية مؤقته لحماية المنتجيين في القطاع الزراعي خاصة على مستوى السلع الاستراتيجية.
- تنفيذ برامج إرشادية من أجل مواجهة هدر الغذاء وتخفيض نسبة الفاقد من الغذاء.
- أما على المدى المتوسط، فقد أصبحت العودة إلى مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي، تطرح نفسها وبإلحاح في ظل تكرار الأزمات التي قد تعيق مسالك التجارة الدولية للغذاء. بالإضافة إلى ذلك، من غير الممكن تحقيق الأمن الغذائي على الصعيد الإقليمي دون التصدي للنزاعات المتعددة والاضطرابات الاجتماعية والسياسية في جميع أنحاء المنطقة. ويجب أن تُعطى الأولوية لحل هذه الأزمات، وتوجيه الجهود نحو تحسين الاستقرار وحل النزاعات ومنع نشوبها، ووضع برامج لدعم الفئات المتضررة من خلال برامج إنعاش مكرسة تجعل الأمن الغذائي جزءاً لا يتجزأ من مبادرات بناء السلام.

كما أنه من الضروري النظر في مسألة أخرى وهي أهمية جميع المؤشرات بالنسبة لجميع البلدان وبالنظر إلى التنوع البيئي والسياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي لهذه البلدان، من المستبعد أن تنطبق مجموعة واحدة من المؤشرات المحددة بشكل كامل على جميع البلدان. مثلاً، لا أهمية تُذكر للفجوة في إنتاجية القمح في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ولكنها مهمة جداً للجمهورية العربية السورية والعراق ومصر. ينطبق الشيء نفسه على استخدام المياه في مجال الزراعة كنسبة مئوية من المياه المتجددة، وهو موضوع يعني قطر التي تملك القليل من المياه المتجددة أكثر مما يعني لبنان أو العراق. ويتيح عرض الإطار كلوحة معلومات إمكانية تغيير المؤشرات وتكييف الأداة مع الظروف السائدة في البلد المعني. ولكن

يُستحسن تقليل هذه التغييرات إلى أدنى حد، من أجل الإبقاء على لغة مشتركة للأمن الغذائي بين البلدان المستخدمة لهذا الإطار.

إشكاليات الأمن الغذائي: مرحلة ما بعد كورونا

قد يكون من المهم في هذا الشأن الإشارة إلى أن الوباء ما زال في مراحله الأولى، ويبدو أنه سيستمر معنا لفترة طويلة قادمة. ومن المتوقع أن يشهد العالم خلالها تطورات عديدة وجديدة ويصعب تحديدها أو توقع مداها وآثارها في الوقت الحالي. الأمر الذي يفرض علينا البُعد ما أمكن عن محاولات التوصل إلى استنتاجات قاطعة او سيناريوهات متكاملة، أو خلاصات نهائية لعالم ما بعد كورونا[1].

إن أي استجابة فعالة لأزمة الغذاء المرتبطة بجائحة كورونا تتطلب النظر في كيفية إعادة هيكلة أنظمة الغذاء العالمية والمحلية. ويجب على الحكومات عمل حوارات تتميز بالشفافية مع الشركات والوكالات التقنية والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني للتصدي للمخاطر الناشئة؛ فنحن بحاجة للبناء على الآليات العالمية الموجودة بالفعل مثل لجنة الأمن الغذائي العالمي وذلك من أجل منع أزمات التغذية. إن مثل هذه الكيانات توفر منابر للنقاشات السياسية ومكانًا لتحديد الأدوات الإرشادية والأهم من ذلك كله فإن على المسؤولين الترويج للاستقرار والشفافية والمساءلة وحكم القانون وعدم التمييز في صوغ المعايير التنظيمية للأغذية. ومما لا شك فيه أنه يجب على المستوى العربي أن يكون الهدف هو التحقق من وجود استقرار سياسي ومالي وحماية مجتمعاتنا من تردي الوضع الصحي والتدهور البيئي والتحقق من وجود حيوية اقتصادية وكما هو الحال في الرعاية الطبية، يجب أن يتم السماح للطعام بعبور الحدود بحرية كما يجب أن يتحقق منتجو الغذاء من أن الطعام الصحي والمغذي متوافر ولا يتم إهداره. إضافة إلى ذلك يجب على الحكومات تأسيس أو تقوية آليات الحماية الاجتماعية لحماية الناس الأكثر ضعفًا. ومن الضروري أن نزيد من صلابة ومرونة أنظمتنا الغذائية. إن تعزيز إدارة الأسواق وبناء فائض لمنع الاضطرابات في سلاسل التوريد سيساعد على التحقق من أن تلك الأنظمة تعمل بشكل سلس خلال الأزمة. وفي هذا الشأن يجب ايلاء الاهتمام اللازم للمقترحات التالية[2]:

---

[1] للتفاصيل راجع:سعيد رفعت،جائحة كورونا وتداعياتها السياسية دوليا وإقليميا وعربيا،مجلة شؤون عربية، العدد 182،يونيو 2020

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيان حول تداعيات أزمة كورونا على الأمن الغذائي العربي وسبل مواجهتها،ابريل 2020

- إحداث آلية لتمويل التنمية الزراعية تشمل تحديد الجهات المستفيدة، ومصادر التمويل، وطرق وآليات التمويل، والعون الفني والدعم المؤسسي وضمان مخاطر الائتمان ومعايير الأهلية للاقتراض، وشروط التمويل.
- بحث إنشاء برنامج للغذاء بهدف إلى مساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية والأزمات الغذائية الطارئة، وبخاصة في الدول الأكثر تضرراً.
- تحسين مناخ الاستثمار الزراعي لتحفيز رأس المال على الاستثمار في القطاع الزراعي في الدول ذات المقدرات الزراعية الكبيرة.
- العمل على منح امتيازات وحوافز استثمارية تشجيعية للمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة خاصة وأن صغار المزارعين يشكلون الغالبية العظمى من المنتجين الزراعيين. ويجب التشديد على أن هذا ليس وقت الذعر والفزع حيث يجب علينا أن نظهر التضامن ضمن مجتمعاتنا وذلك حتى يتسنى للمزارعين والمنتجين الصغار الاستمرار في الزراعة والحصاد والنقل والبيع للغذاء من دون تعريض السلامة للخطر.
- تطوير وتعزيز التجارة الزراعية البينية للتقليل من اعتماد الدول في تأمين احتياجاته الغذائية على الأسواق العالمية، الأمر الذي ينطوي على خطورة بالغة في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية.
- تصور وتنفيذ برامج تستهدف تعزيز قدرات المرأة الريفية وترقية دورها في إنتاج وتحويل وتسويق الغذاء من خلال مدها بالوسائل اللازمة لذلك.